البيان الخاص بالقيم الجوهرية للمصرف

يمتلك مصرف اربيل للإستثمار والتمويل هيكل إداري مميز يعبر عن ممارسات الإدارة الرشيدة في تنظيم العلاقات مع مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وتتناول هذه العلاقات الإطار العام لإستراتيجية المصرف والوسائل اللازمة لتنفيذ أهدافه، ويضمن الإطار العام للحوكمة المؤسسية المعاملة العادلة القائمة على المساواة بين جميع المساهمين، كما يعترف بجميع حقوق المساهمين التي حدّدها القانون، ويؤكد تزويدهم بجميع المعلومات المهمة حول نشاط المصرف كشركة مساهمة، والتزام أعضاء مجلس الإدارة بمسؤوليتهم نحو الشركة والمساهمين ونشرها في الموقع الإلكتروني للمصرف والكتاب السنوي.

كما سيعمل المصرف لاحقاً على تضمين تقريره السنوي بتقرير خاص للجمهور للتعبير عن مدى الشفافية والعدالة في الإفصاح عن نتائجه المالية فصلياً مع بيان مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر الأسباب الموجبة لعدم الإلتزام - إن وجدت – وكذلك الأمر بخصوص أية بنود وردت بدليل الحوكمة المؤسسية للمصارف والصادر عن البنك المركزي العراقي ولم يتم الإلتزام بها.

ختاماً، سيقوم المصرف بإيلاء إهتمامه الشديد بناءاً على توجيهات مجلس الإدارة الجديد، ومن خلال لجنة الحوكمة المؤسسية المنبثقة عنه بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته وأية مستجدّات في السوق المصرفي وأية تطوّرات في التشريع العراقي والتشريعات الدولية، وتلافي الوقوع في التعارضات القانونية الناجمة عن الإختلافات التشريعية في الداخل والخارج عند تطبيقه، وبما يكفل تطبيق كامل مفاهيم الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة في تنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وبما يكفل حقوق المساهمين والزبائن وأصحاب المصالح الأخرى والجهات الرقابية والخارجية الأخرى.

أهداف البيان الجوهري:-

1. الحرص على تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة، مثل المساهمين، المودعين، موظفي المصرف، السلطات الرقابية.

2. الشفافية والافصاح بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع المصرف وأدائه المالي بشكل مستمر.

3. تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة وكل من الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح والجهات الأخرى ذات العلاقة، ومنع حالات تضارب المصالح.

4. تحديد المسؤوليات تجاه مراقبة تطبيق الفصل الواضح في المهام وتفويض الصلاحيات ومنع تعارض المصالح وتعزيز الرقابة الثنائية في كافة أنشطة المصرف المالية وغير المالية.